

أثر النوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1996-2021)

The Impact of the Institutional Quality on Economic Growth in Algeria from 1996 to 2021

بوشريط زينب

BOUCHERIT Zinebمخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، zineb.boucherit@univ-dbkm.dz

بن عناية جلول

BENANAYA Djelloulجامعة خميس مليانة (الجزائر)، d.ben-anaya@univ-dbkm.dz

تاريخ النشر : 2025.07.21

تاريخ القبول : 2025.04.03

تاريخ الاستلام : 2025.01.02

مستخلص : تحظى النوعية المؤسسية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين وصناع القرار في مختلف دول العالم، لما لها من دور في تطوير وتحسين الأداء الاقتصادي، ودفع لعجلة النمو من أجل تحقيق تنمية مستدامة في كافة المجالات، في ظل ضمان مستوى عال من الشفافية والعدالة. تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر النوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2021)، معتمدين على معطيات البنك الدولي لجانفي 2024. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، بالتطبيق في البرنامج الإحصائي EViews.10. توصلت الدراسة إلى وجود أثر لمؤشرات النوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فإن أثر مؤشرات النوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي ضعيف. من بين التوصيات التي تم تقديمها نذكر : فتح المجال للقطاع الخاص من أجل الاستثمار، دعم الابتكار واستخدام التكنولوجيات الحديثة، تعزيز دور الشفافية ومكافحة الفساد بكافة أنواعه.

الكلمات المفتاحية : النوعية المؤسسية، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL.

تصنيف JEL : O43 , B52 , C50

Abstract: Institutional quality is a research area that has become very important for researchers, thinkers and decision-makers across various countries in the world, due to its role in developing and improving economic performance and in stimulating growth in order to achieve sustainable development, while ensuring a high level of transparency and justice. This paper investigates the impact of institutional quality on economic growth in Algeria during the period (1996-2021), based on World Bank data (January 2024). To achieve this objective, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model is used, with Eviews10 software. The study shows an impact of institutional quality indicators on the economic growth in the short term. In the long term, the impact of institutional quality indicators on economic growth is low. The study highlights the following recommendations: opening the way for the private sector to invest, supporting innovation and using new technologies, and strengthening transparency and fighting corruption.

Keywords: Institutional quality, Economic growth, ARDL Model.**JEL Classification Codes:** O43, B52, C50.المؤلف المرسل : بوشريط زينب، zineb.boucherit@univ-dbkm.dz.com

1. مقدمة

يحظى النمو الاقتصادي بأهمية بالغة لدى صناع القرار والاقتصاديين بصفته هدف رئيسي تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقه من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال صياغة جملة من السياسات والإجراءات تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية. ومما لا شك فيه أن للمؤسسات دور هام في تحريك عملية التنمية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال النوعية المؤسساتية الجيدة التي توفر حق الملكية، تحسن بيئة الأعمال، تشجع على الاستثمار وتحفز الإبداع والابتكار وتخلق نظاما سياسيا قائما على منظومة قضائية وقانونية تضمن تنفيذ العقود والالتزام بالقواعد و الحد من الفساد بكل أشكاله.

استنادا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير مؤشرات النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2021) ؟

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضية التالية : تؤثر النوعية المؤسساتية إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2021).

تتجلى أهمية الدراسة في القيمة الاقتصادية للمتغيرات المدروسة سواء النوعية المؤسساتية أو النمو الاقتصادي وقد تم اعتماد متغير نصيب الفرد وكذا مؤشرات النوعية المؤسساتية الستة من أجل معرفة اثر مؤشرات النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي.

تهدف الدراسة إلى التطرق للمفاهيم النظرية المتعلقة بالنوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي، وكذا تبين أثر مؤشرات النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالاعتماد على معطيات البنك الدولي لجانفي 2024. تم استخدام المنهج الوصفي من أجل تناول الجانب النظري أما بخصوص الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، بالتطبيق في البرنامج الإحصائي EViews.10.

2. الإطار النظري للدراسة

تتناول هذه الدراسة أثر النوعية المؤسساتية ومؤشراتها على النمو الاقتصادي في الجزائر. في بداية المطاف سنتطرق أولا الى الجانب النظري والمفاهيمي الخاص بهذين المحورين ذوي الاهمية البالغة في اقتصاديات دول العالم.

1.2. النوعية المؤسساتية

1.1.2. مفهوم النوعية المؤسساتية : تعرف النوعية المؤسساتية بأنها الكافل الأساسي لسيادة القانون وتحسين مستويات الدخل والتعليم وتعكس تباين معدلات النمو بين البلدان (جوادي، 2019-2020، صفحة 54).

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة بأنها تحسين الظروف المؤسساتية لتحقيق فعالية أكبر في الأسواق وتسريع النمو والاقتراب من الدول المتقدمة (جوادي، 2019-2020، صفحة 54).

2.1.2. أنواع النوعية المؤسساتية : يمكن التمييز بين نوعين من النوعية المؤسساتية وهي كما يلي (مخزومي، جوادي، و عبد اللاوي، 2016، صفحة 59) :

النوعية المؤسساتية السياسية : حسب المختصين للمؤسسات السياسية دور كبير في الحد من قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين. فالنوعية المؤسساتية السياسية الجيدة هي التي تضمن وضع القيود الكافية لعدم انحراف المسؤولين عن المصلحة العامة وتمنع السياسيين والنخبة من سوء استغلال مناصبهم أما الضعيفة فتؤدي إلى انتشار عدم المساواة والفساد.

النوعية المؤسساتية الاقتصادية : الأداء الاقتصادي الجيد يكون نتيجة للنوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة، فهي تسمح في تقدم حوافز استثمارية للأفراد كما تفرض حقوق الملكية قسراً وتقيد أفعال السياسيين وقدرتهم في الاستيلاء على استثمارات ومداخل الآخرين، كما تعمل على تحديد نوعية الإطار المؤسساتي الاقتصادي، ودرجة العمل في الاستثمارات طويلة الأجل والأنشطة الإنتاجية التي يرغب بها القطاع الخاص من أجل عدم الوقوع في الأنشطة غير المنتجة أو التي تؤدي إلى الربح.

2. 3. مؤشرات النوعية المؤسساتية : قام خبراء البنك الدولي بوضع مؤشرات لقياس النوعية المؤسساتية وهي كالتالي (Kaufmann & Kraay, 2024, pp. 4-5) و(بوشريط وبن عناية، 2024، الصفحات 10-11) :

الصوت والمساءلة : يقيس مدى تطبيق حق حرية التعبير، وكذا مدى مساهمة المواطنين في الدولة على اختيار الحكومة. الاستقرار السياسي وغياب العنف : يقيس احتمال الإطاحة أو زعزعة استقرار الحكومة بطرق غير دستورية، بما في ذلك العنف بمختلف مظاهره.

فعالية الحكومة : يقيس نوعية الخدمات العامة والمدنية، ودرجة استقلال الحكومة عن الضغوطات السياسية، نوعية الأنظمة وتطبيقها ومدى مصداقية الحكومة في الالتزام بها.

نوعية التنظيمات : يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ القواعد والسياسات السليمة فعالة التي تسمح في تعزيز وتنمية القطاع الخاص.

سيادة القانون : يقيس مدى ثقة المتعاملين في تطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وخاصة تنفيذ العقود، حماية حقوق الملكية.

ضبط الفساد : يقيس مدى تحقيق الحكومة للمكاسب العامة، إضافة إلى سوء استخدام السلطة العامة ويشمل أنواع الفساد. 2. 4. 1. العوامل المؤثرة على النوعية المؤسساتية : من بين العوامل التي تؤثر على النوعية المؤسساتية نجد (مخزومي، جواوي، و عبد اللاوي، 2016، صفحة 61) :

الدولة : لدى الدولة تأثير قوي على النوعية المؤسساتية فهي المحدد العام للنشاط الاقتصادي وشروط سيره، ومحرك لعمل الأسواق بإيجاد وإنشاء المؤسسات المناسبة للعمل، ومراقب يعاقب كل من يخالف القوانين والقواعد المعمول بها. التاريخ والإرث الاستعماري : حسب رودريك 2002 فإن المؤسسات الجيدة هي إرث قرارات سياسية جيدة سابقة، فقد قامت الدول الاستعمارية بنقل مؤسساتها إلى الدول المستعمرة التي استمرت بالعمل بعد الاستقلال. الموارد الطبيعية والجغرافية : إن سوء استغلال ما تملكه الدولة من موارد طبيعية يؤدي إلى انتشار الربح وتفشي ظاهرة الفساد وضعف في النوعية المؤسساتية.

2. 2. النمو الاقتصادي

يحتل النمو الاقتصادي أهمية بالغة لدى صناع القرار والاقتصاديين، كما تسعى كل دول العالم إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية من خلال برامجها الاقتصادية والسياسات التي تطبقها ما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للدولة وتحسين مستويات المعيشية لدى أفراد المجتمع.

2. 1. مفهوم النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الحاصلة في إجمالي الدخل الوطني ما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (شهاب، 2014، صفحة 347). كما عرفه سيمون كوزنت على أنه الزيادة المستمرة في قدرة الدولة على تقديم سلع اقتصادية متنوعة والواسعة لسكانها، وذلك بسبب التقدم التقني والإصلاحات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها الوضع (ملواح و مكيد، 2020، صفحة 127).

ومنه فإن النمو الاقتصادي يقيس تحسن المستوى المعيشي للأفراد في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.

- 2.2.2. أنواع النمو الاقتصادي : يمكن التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي وهي (ملواح و مكيد، 2020، صفحة 128) :
- النمو الاقتصادي الموسع : وهو الحالة التي يكون فيها نمو الدخل بنفس معدل النمو السكاني أي سكون الدخل الفردي.
- النمو الاقتصادي المكثف : وهو الحالة التي يكون فيها نمو الدخل اكبر من النمو السكاني أي الزيادة في الدخل الفردي.
- 2.3.2. مصادر النمو الاقتصادي : إن تحديد مصادر النمو الاقتصادي يساعد في معرفة الإجراءات والسياسات الواجب اتباعها من أجل تحفيز النمو الاقتصادي من خلال التركيب بين تلك المصادر بنسب عقلانية، والتي تتمثل أساسا في (يحياوي و لهبيبات، 2023، صفحة 541) : الموارد الطبيعية، رأس المال المادي، رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي.
- 2.4.2. قياس النمو الاقتصادي : يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال : (مسعودي و عزي، 2019، صفحة 120)
- الناتج الداخلي الخام : هو حصيلة للنشاط الإنتاجي.
- الدخل الفردي : يقيس العلاقة بين تطور السكان ونمو الإنتاج.
- كما يمكن قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية في بلد معين ومقارنتها مع القدرة الشرائية في بلد آخر مقيما بالدولار الواحد.
- 2.5.2. محددات النمو الاقتصادي : هناك مجموعة من العوامل تعيق النمو الاقتصادي تتمثل في (Barro, 1996) و (مسعودي و عزي، 2019، صفحة 121) : الدخل الوطني، الإنفاق الحكومي، درجة الانفتاح التجاري، مؤشر تطور القطاع المالي، أسعار النفط، معدل الفائدة، الأوضاع السياسية، التضخم.

3. الإطار التطبيقي للدراسة

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ممثلا بمتغير نصيب الفرد ومؤشرات النوعية المؤسسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2021، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL بالتطبيق في البرنامج الإحصائي EVIEWS.10، وباعتماد على معطيات البنك الدولي لجانفي 2024.

3.1. وصف متغيرات الدراسة

الجدول التالي يبين المتغيرات محل الدراسة :

الجدول 1. المتغيرات محل الدراسة :

نوع المتغير	رمز المتغير	اسم المتغير	المصدر
المتغير التابع	LGDPP	لوغار يتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	World bank
	PS	الاستقرار السياسي	
	VA	الصوت والمساءلة	
المتغيرات	GE	فعالية الحكومة	Worldwide
المستقلة	RQ	الأطر التنظيمية	Governance
	RL	حكم القانون	Indicators
	CC	مكافحة الفساد	

المصدر : من إعداد الباحثين.

من أجل دراسة الموضوع تم اخذ متغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومؤشرات النوعية المؤسسية الستة (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2021. الجدول التالي يبين أهم الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة :

الجدول 2. الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة :

CC	RL	RQ	GE	VA	PS	GDPP	
-0.466420	-0.605381	-0.341527	-0.336888	-0.715686	-0.836120	11888.32	أعلى قيمة
-0.987298	-1.245844	-1.373277	-1.088766	-1.244342	-1.879805	8147.878	أدنى قيمة
-0.625166	-0.816417	-0.935836	-0.536082	-1.006820	-1.199642	10834.67	الوسط الحسابي
-0.671067	-0.876745	-0.935436	-0.603307	-0.997726	-1.284052	10420.47	الوسيط

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

الجدول رقم 2 يحتوي على الخصائص الإحصائية المتمثلة في القيم العليا والدنيا، الوسط الحسابي، المتوسط لمتغيرات الدراسة.

2.3. دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

لتحديد درجة استقرارية متغيرات الدراسة تم استخدام اختبار ADF والذي كانت نتائجه كما يلي :

الجدول 3. نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF) :

المتغيرات	المستوى (level)		الفروق الأولى (1st deference)		درجة التكامل
	قيمة ADF	P. value	قيمة ADF	P. value	
LGDP	0.344862	0.9978	-5.263932	0.0015	I(1)
PS	-2.688852	0.2489	-4.621902	0.0061	I(1)
VA	-2.588100	0.1091	-4.076385	0.0196	I(1)
GE	-1.349048	0.8509	-5.102123	0.0021	I(1)
RQ	-2.923383	0.1746	-3.443604	0.0193	I(1)
RL	-2.410673	0.3648	-3.509459	0.0167	I(1)
CC	-2.477749	0.3350	-4.489122	0.0082	I(1)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

من ملاحظة الجدول أعلاه وجدنا أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى لذلك تم أخذ الفرق الأول، وعليه وجدنا أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى (1) I. ومنه النموذج الملائم للدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

3.3. اختبار الحدود Bound Test

للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم استخدام اختبار الحدود (Bound Test)، والذي نتائجه في الجدول التالي :

الجدول 4. نتائج اختبار الحدود Bound Test للتكامل المشترك :

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	21.99253	10%	2.12	3.23
k	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43

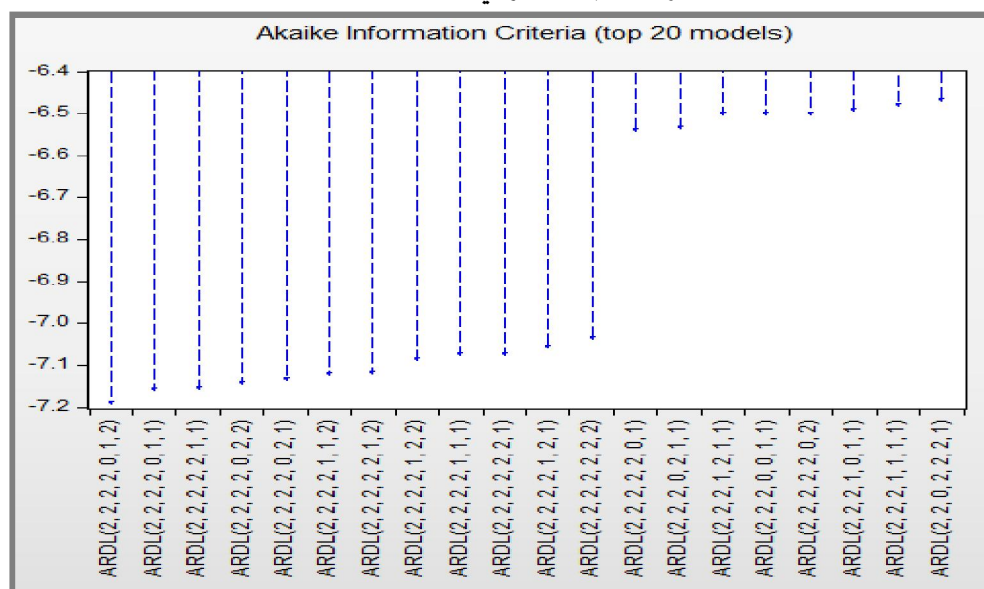
المصدر : مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية F-statistic المحسوبة 21.99253 أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مختلف درجات المعنوية (1%، 5%، 10%)، ومنه في هذه الحالة نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ما يعني وجود تكامل مشترك أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومؤشرات النوعية المؤسسية.

3.4. اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

نتائج اختيار فترات الإبطاء الزمني المثلى لمتغيرات الدراسة وفقا لنموذج ARDL موضحة في الشكل التالي :

الشكل 1. درجات الإبطاء الزمني المثلى حسب معيار (AIC):



المصدر : مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال الشكل رقم 1 نلاحظ أن فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC) لنموذج ARDL الأمثل للتقدير هو ARDL (2,2,2,2,0,1,2).

3.5. تقدير النموذج

نظرا لوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات، الجدول رقم 5 يبين نتائج تقدير النموذج التالي :

$$LGDP = \beta_0 + \beta_1 PS + \beta_2 VA + \beta_3 RQ + \beta_4 RL + \beta_5 GE + \beta_6 CC + \mu_t$$

حيث: β_i معاملات مؤشرات النوعية المؤسسية و μ_t الخطأ العشوائي.

وفق العلاقة التالية:

$$LGDP = C(1)*LGDP(-1) + C(2)*LGDP(-2) + C(3)*PS + C(4)*PS(-1) + C(5)*PS(-2) + C(6)*VA + C(7)*VA(-1) + C(8)*VA(-2) + C(9)*RQ + C(10)*RQ(-1) + C(11)*RQ(-2) + C(12)*RL + C(13)*GE + C(14)*GE(-1) + C(15)*CC + C(16)*CC(-1) + C(17)*CC(-2) + C(18)$$

الجدول 5. نتائج تقدير نموذج ARDL :

احتمال إحصائية فيشر	إحصائية فيشر	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد
0.000000	392.7859	0.996559	0.999102

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

الجدول رقم 5 يمثل نتائج تقدير النموذج الأمثل المختار من بين 1458 نموذج حسب معيار (AIC) الذي يتمثل في النموذج ARDL(2.2.2.2.0.1.2). نلاحظ أن قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح كبيرة وهي 0.99 مما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أي أن مؤشرات النوعية المؤسسية الستة يفسرون النمو الاقتصادي بنسبة 99%. بمأن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (F-statistic = 392.7859) أكبر من القيمة الجدولة لفيلشر، وأن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (prob = 0.00000) أقل من 0.05، نستنتج أن النموذج معنوي ومقبول.

3.5.1. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل تظهر في الجدول التالي :

الجدول 6. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.142984	0.007816	18.29475	0.0000
D(LGDP(-1))	-0.877915	0.089401	-9.819973	0.0001
D(PS)	-0.056953	0.007554	-7.538928	0.0003
D(PS(-1))	0.148685	0.011343	13.10770	0.0000
D(VA)	0.110298	0.015227	7.243644	0.0004
D(VA(-1))	-0.143217	0.021702	-6.599181	0.0006
D(RQ)	-0.045650	0.011191	-4.079214	0.0065
D(RQ(-1))	-0.077995	0.011954	-6.524430	0.0006
D(GE)	-0.057525	0.012229	-4.704071	0.0033
D(CC)	-0.026804	0.014094	-1.901852	0.1059
D(CC(-1))	-0.026795	0.011558	-2.318353	0.0596
CointEq(-1)*	-0.012849	0.000732	-17.54695	0.0000
R-squared	0.981802	Mean dependent var		0.012656
Adjusted R-squared	0.965120	S.D. dependent var		0.023764
F-statistic	58.85510	Akaike info criterion		-7.690280
Prob(F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson stat		2.855881

المصدر : مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال نتائج تقدير النموذج نلاحظ أنه يوجد علاقة طويلة الأجل ضعيفة بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1) = -0.012849$ وهو سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5%، ما يؤكد وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج. وهذه القيمة تعني أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه سنويا بنسبة (1.12%) للوصول إلى التوازن. كما تبين نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل الموجودة في الجدول رقم 6 ما يلي :

من خلال نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن قيم معامل التحديد و معامل التصحيح كبيرة فحسب معامل التحديد المصحح الذي يساوي 0.96 فإنه يوجد علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أي أن مؤشرات النوعية المؤسسية الستة يفسرون النمو الاقتصادي بنسبة 96% كما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر اقل من 0.05 ومنه فإن النموذج ككل مقبول.

حسب نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن اثر مؤشرات النوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير كالتالي :

المؤشر VA يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على النمو، حيث أن زيادة مؤشر VA بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو ب 0.1103. المؤشرات PS و GE و RQ لها علاقة عكسية ومعنوية مع النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة المؤشرات PS و GE و RQ بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو ب 0.0567، 0.0576، 0.0457 على التوالي. المؤشر CC له تأثير عكسي وغير معنوي على النمو، حيث أن زيادة مؤشر CC بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو ب 0.0268. المؤشر RL ليس له تأثير على النمو في المدى القصير.

3.5.2. تقدير نموذج العلاقة طويلة الأجل : نتائج تقدير نموذج العلاقة طويلة الأجل تظهر في الجدول التالي:

الجدول 7. نتائج تقدير نموذج العلاقة طويلة الأجل:

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PS	-13.69286	216.7048	-0.063187	0.9517
VA	15.51896	237.4594	0.065354	0.9500
RQ	0.527482	10.79214	0.048877	0.9626
RL	6.425183	97.86677	0.065652	0.9498
GE	5.152931	82.03120	0.062817	0.9520
CC	-9.287321	146.4332	-0.063424	0.9515

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال نتائج الجدول رقم 7 يمكن التعبير عن العلاقة طويلة الأجل وفق المعادلة التالية:

$$\text{Cointeq} = \text{LGDP} - (-13.6929 \text{ PS} + 15.5190 \text{ VA} + 0.5275 \text{ RQ} + 6.4252 \text{ RL} + 5.1529 \text{ GE} - 9.2873 \text{ CC})$$

من خلال المعادلة السابقة ونتائج نتائج تقدير النموذج في الجدول رقم 7 نلاحظ أن اثر مؤشرات النوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل كالتالي :

المؤشرات VA و RQ و RL و GE تؤثر بشكل ايجابي على النمو، حيث أن زيادة المؤشرات VA و RQ و RL و GE بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو ب 15.5190، 0.5275، 6.4252، 5.1529 على التوالي.

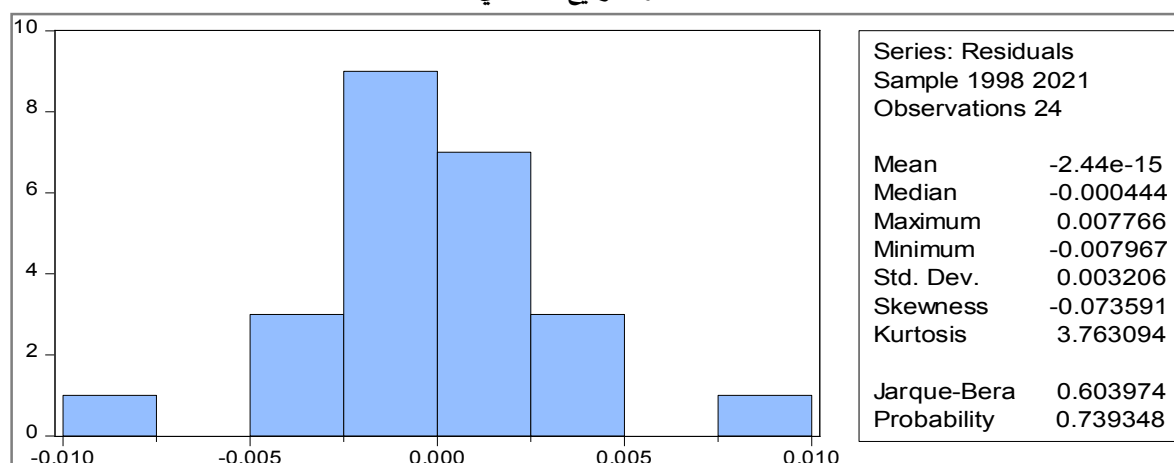
المؤشرات PS و CC تؤثر بشكل عكسي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة المؤشرات PS و CC بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو ب 13.6928، 9.2873 على التوالي.

3.6. اختبارات تشخيص النموذج

إجراء الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو النموذج المتحصل عليه من المشاكل القياسية.

3.6.1. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء : يتم اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء في النموذج من خلال إجراء اختبار Jarque - Bera، والشكل التالي يبين نتائجه :

الشكل 2. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر : مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال نتائج الشكل رقم 2 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera (0.739) أكبر من 0.05 ومنه نستنتج أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

3.6.2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء تم استخدام اختبار Correlation LM Test الذي كانت نتائجه كما يلي :

الجدول 8. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM Test :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.322032	Prob. F(2,4)	0.2141
Obs*R-squared	12.89411	Prob. Chi-Square(2)	0.0016

المصدر : مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال نتائج الجدول رقم 8 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM (0.2141) أكبر من 0.05 ومنه نرفض الفرضية التي تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ونستنتج أن النموذج لا يحتوي على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

3.6.3. اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء : لاختبار عدم تجانس تباين الأخطاء تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الذي كانت نتائجه كما يلي :

الجدول 9. اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء Test Breusch-Pagan-Godfrey :

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.295718	Prob. F(17,6)	0.1550
Obs*R-squared	20.80193	Prob. Chi-Square(17)	0.2353
Scaled explained SS	1.796178	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

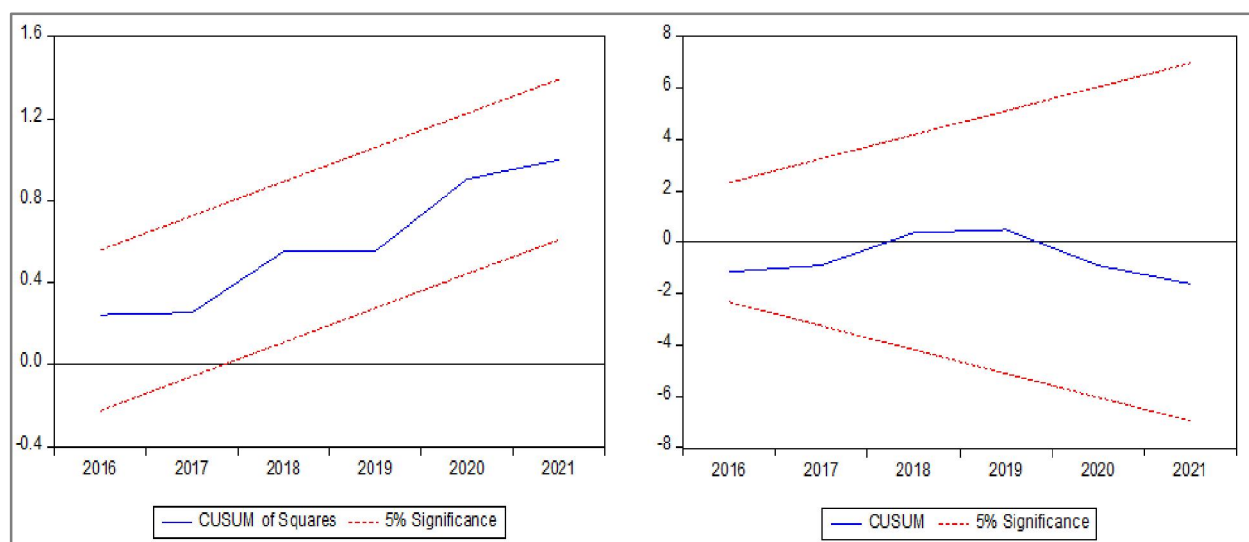
المصدر : مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال الجدول رقم 9 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey أكبر من 0.05 ومنه نرفض الفرضية التي تنص على عدم تجانس تباين الأخطاء ونقر أن الأخطاء متجانسة التباين.

7.3. اختبارات استقرار النموذج

نتائج اختبار استقرار النموذج معروضة في الشكل رقم 3 :

الشكل 3. اختبار استقرار النموذج باستخدام (Cusum) و (Cusum of Squares) :



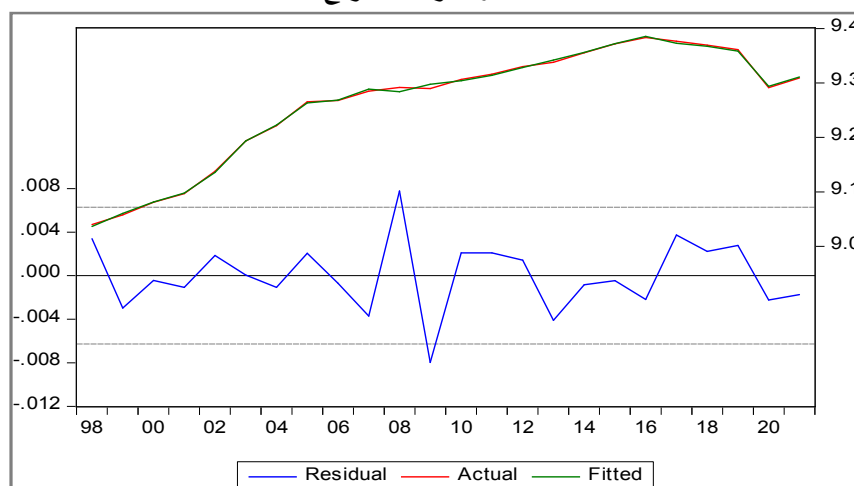
المصدر : مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال التمثيل البياني لكل من المجموع التراكمي لتكرار البواقي Cusum والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي Cusum of Squares نلاحظ أن الشكلين داخل حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%. نستنتج إذن أن المعلمات القصيرة والطويلة الأجل مستقرة وأنه يوجد استقرار هيكلي في النموذج خلال فترة الدراسة.

8.3. اختبار جودة النموذج وقدرته على التنبؤ

لإثبات جودة النموذج المقدر نقوم برسم منحى القيم المقدرة والقيم الحقيقية للنمو الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل 4. اختبار جودة النموذج :

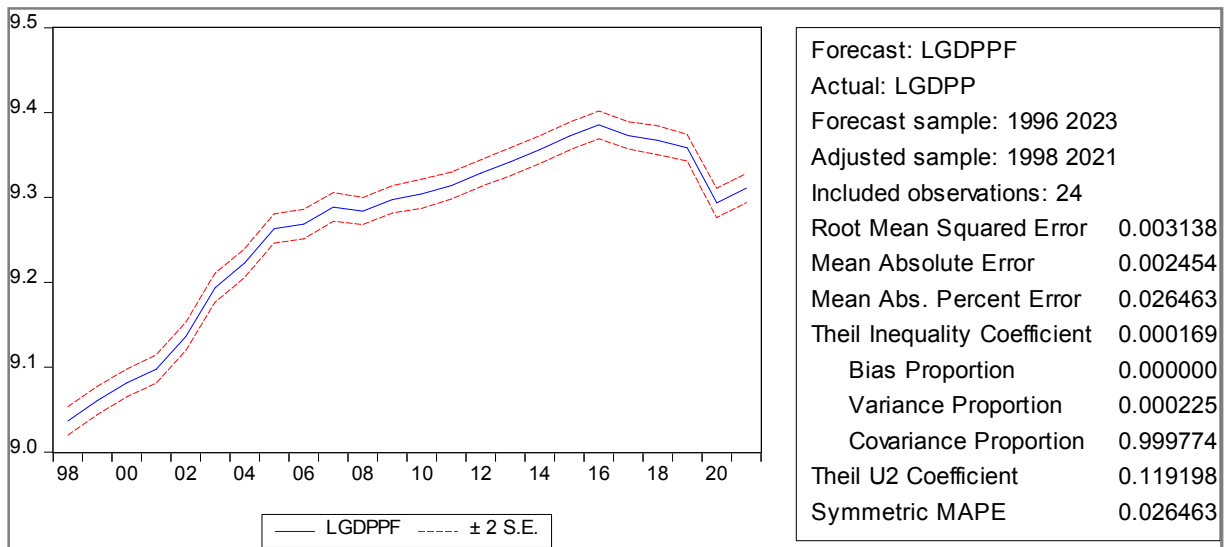


المصدر : مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال الشكل رقم 4 نلاحظ أن قوة النموذج عالية لتوليد قيم قريبة جدا من القيم الحقيقية للسلسلة، حيث يوجد تقارب بين القيم المقدرة للنموذج والقيم الحقيقية، مما يثبت جودة النموذج المقدر.

فيما يخص نتائج اختبار قدرة النموذج على التنبؤ تظهر في الشكل الآتي:

الشكل 5. اختبار قدرة النموذج على التنبؤ



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

ان المعامل Theil inequality coefficient يمثل اختبار قدرة النموذج على التنبؤ. من خلال نتائج الشكل رقم 5 نلاحظ أن المعامل (Theil inequality coefficient = 0.000169) صغير جدا وقريب من 0 لذلك نستنتج أن النموذج المتحصل عليه مقبول من أجل التنبؤ.

4. خاتمة

في الآونة الأخيرة النمو الاقتصادي أصبح يحظى بأهمية بالغة لدى صناع القرار والاقتصاديين في معظم دول العالم باعتباره هدف رئيسي تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقه من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. هذه الدراسة تهدف إلى تبين اثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2021)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا انه في الجزائر خلال فترة الدراسة يوجد اثر ايجابي ومعنوي معتبر لمؤشر الصوت والمسائلة (11%) وأثر عكسي ومعنوي لكل من المؤشرات الاستقرار السياسي، الأطر التنظيمية وفعالية الحكومة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وأثر عكسي وغير معنوي لمؤشر مكافحة الفساد، أما مؤشر حكم القانون فليس له اثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير. بالنسبة للأجل الطويل المؤشرات الصوت والمسائلة، الأطر التنظيمية، حكم القانون وفعالية الحكومة لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، أما المؤشرين الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد لهما أثر عكسي.

تم التحصل على نموذج مقبول إحصائيا وقياسيا خالي من المشاكل القياسية، كما لديه استقرار هيكلي خلال فترة الدراسة. كما لدى النموذج المقدرة عالية لتوليد قيم قريبة جدا من القيم الحقيقية للسلسلة، مما يثبت جودة النموذج المقدر. هذا النموذج المتحصل عليه مقبول أيضا من أجل التنبؤ. كما يجب الإشارة إلى أن النتائج المتحصل عليها تبين الأثر الظاهر لجائحة كورونا كوفيد-19 على منحني النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة 2019 - 2021 (الأشكال رقم 4 و 5).

من خلال دراستنا هذه ارتأينا إلى اقتراح مجموعة من التوصيات للمساعدة في دعم وترقية دور النوعية المؤسساتية لتحسين مؤشراتنا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والتي تتمثل فيما يلي:
- الالتزام بمبادئ النوعية المؤسساتية في جميع القطاعات وخاصة المؤسسات الاقتصادية.

- ضرورة سن قواعد تنظيمية وقانونية واضحة تحمي حق الملكية وتعزز سيادة القانون.
 - تعزيز دور الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد بجميع أنواعه.
 - فتح المجال للقطاع الخاص من أجل الاستثمار وتشجيع الشباب على الابتكار وخلق مؤسسات ناشئة.
- وفي الأخير يمكن البحث مستقبلا في علاقة الموارد الطبيعية بالنوعية المؤسسية وأثرهما على النمو الاقتصادي، كما يمكن التطرق إلى محور التنبؤ بالنمو الاقتصادي باستعمال النمذجة والذكاء الاصطناعي.

5. قائمة المصادر والمراجع

- زكرياء مسعودي، خليفة عزي. (2019). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM - دراسة قياسية للفترة (1980 - 2017). *مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات*، 4 (7)، الصفحات 117 - 136.
- زينب بوشريط، جلول بن عنابة. (05 نوفمبر 2024). *التأصيل النظري للحكومة وأثرها على التنمية المستدامة*. ملتقى حول الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - واقع وتحديات -، جامعة لونيدي علي البليدة 02.
- عصام جوادي. (2020-2019). *البيئة المؤسسية، درجة تملك الموارد، والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين المنطقة العربية وجنوب آسيا*. أطروحة دكتوراه العلوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.
- فضيلة ملواح، علي مكيد. (2020). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018). *Revue d'Economie et de statistique Appliquée*، 17 (عدد خاص)، الصفحات 126 - 140.
- لطفي مخزومي، عصام جوادي، عقبة عبد اللاوي. (2016). النوعية المؤسسية في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة 2000-2012. *مجلة رؤى الاقتصادية*، (11)، الصفحات 57 - 75.
- محمد عبد الحميد شهاب (2014). *التحليل الاقتصادي الكلي*. المملكة العربية السعودية : جامعة الطائف للنشر.
- محمد يحيوي، أحمد لهيبات. (2023). أثر اصلاح نظام الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2021. *مجلة الاقتصاد الجديد* ، 14 (02)، الصفحات 537 - 556.
- Alaeddine Raki, Sorya Sedkaoui. (2022). The Impact of oil price fluctuations on Algerian government spending: Empirical study using ARDL self-regression model, during 1983-2020. *Creativity Review*, 12 (02), p 498 - 514.
- Damodar Gujarati. (2012). *Econometrics by Example*. England: Macmillan Publishers.
- Daniel Kaufmann, Aart Kraay. (2024). *The Worldwide Governance Indicators Methodology and 2024 Update*. The World Bank Policy Research Working Paper.
- M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, Richard J. Smit. (2001). Bounds Testing Approaches To The Analysis. *Journal of Applied Econometrics*, 16 (3), 289 - 326.
- Robert J, Barro. (1996). *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study*. National Bureau of Economic Research, Working Paper (NBER 5698) .

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

بوشريط زينب، بن عنابة جلول. (2025). دراسة قياسية لأثر النوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2021) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. *مجلة الاقتصاد الجديد*. المجلد 16 / العدد 02/2025.